

ب	عرض القوائم مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وإصدارها طبقاً لوائحها وقوانينها المعمول بها في مصر طبقاً لمتطلبات المحاسبة المصرية	فالإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية بحيث تعرض عادلاً وواضحاً وفقاً لمبادئ المحاسبة المصرية	ب
ج	ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه صحيحة	ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه صحيحة	ج
د	وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية صحيحة	وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية صحيحة	د
هـ	تتضمن مسؤوليتنا في إبداء الرأي في ضوء مراجعتنا لها وفقاً لمعايير مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ..	تتضمن مسؤوليتنا في إبداء الرأي في ضوء مراجعتنا لها وفقاً لمعايير مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ..	هـ

الشرح: لماذا تم استخدام العبارات الأصلية بدلاً من العبارات البديلة (في حدود خمسة أسطر بالنسبة لكل عبارة):

السؤال الخامس:
بصفحتك مراقباً لحسابات الشركة المصرية لصناعة الأجهزة الكهربائية بصفتك مراقباً لحسابات الشركة المصرية لصناعة الأجهزة الكهربائية (ش.م.م)، أنهيت العمل الميداني لمراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وتم ذلك في ١٩ فبراير ٢٠١٢، وتم إرسال القوائم المالية المكتملة مرفقاً بها تقرير المراجعة بعد التوقيع عليه في ٦ مارس ٢٠١٢.

♦ التلاعب في سجلات محاسبية.

♦ التصاريح أو فقدان الأدلة.

♦ التعامل مع متطلبات مراقبة الحسابات بطريقة غير مناسبة.

♦ أخرى ..

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأدلة لا تكفي في مجموعة من ٢٠ مثال.

السؤال الثالث:

حدد الإطار العام لعملية خدمة التأكيد عناصر عملية التأكيد كالاتي:

(أ) علاقة ثلاثية الأطراف

(ب) موضوع مهمة ملائم.

(ج) مقاييس محددة مناسبة.

(د) أدلة ملائمة وكافية.

(هـ) تقرير تأكد مطلوب.

تكلم بالتفصيل عن كل من هذه العناصر مع توضيح الفرق بين مهام إصدار تقارير تأكد مناسبة ومهام أميناء تقارير تأكد مجدود.

السؤال الرابع:

إن القراءة المتأنية غير المتحيزة (التحيز أو غير القيد) تكشف عن وجود عدد من العبارات الهامة التي صدفقت بشكل دقيق ومحكم مقصود. وفيما يلي بعض العبارات الأصلية التي وردت في التقرير وما يقابلها من عبارات بديلة.

رقم	العبارة الأصلية	العبارة البديلة
١	" ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة المشار إليها أعلاه تعبر بشكل ووضوح، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي ... "	" ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بشكل ووضوح، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي ... "

(٨) في ٢٠ يناير ٢٠١٢ تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة لارتكاب جريمة

استخدام حق براءة اختراع دون موافقة أو إقرار مع صاحب البراءة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(٩) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٠) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١١) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٢) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٣) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٤) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٥) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٦) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٧) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٨) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

المستشار القانوني للشركة في ٢٠ يناير ٢٠١٢ ، أن الشركة قد انتهكت البراءة ،

(١٩) في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة ، ولقد

تضمنت الدعوى التزم بأن ذلك كان من بداية عام ٢٠٠٧ ، وكان رأي

ولقد واجهتكم الأحداث التالية ، والتي ترتبط بمراجعتكم لحسابات هذه الشركة :

(١) اكتشفت في ١٢ فبراير ٢٠١٢ إفلاس إحدى مدبني الشركة في ١٥ يناير ٢٠١٢ ،

علما بأنه قد تم البيع لهذا العميل ١٥٠ وحدة ، ولم يتم الدفع على هذه المبيعات أي

مبلغ مما علمته منذ إجراء عملية البيع .

(٢) في ١٤ يونيو ٢٠١٢ تبين لك إفلاس أحد مدبني الشركة في ٢ أبريل ٢٠١٢ ،

وكانت واقعة البيع تمت في ١٥ أكتوبر ٢٠١١ ، وكان مبلغ الدين قابل

للتحويل في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، ١٩ فبراير ٢٠١٢ .

(٣) اكتشفت في ١٥ فبراير ٢٠١٢ إفلاس أحد مدبني الشركة في ٢٠ فبراير

٢٠١٢ ، وكانت أحدث عملية بيع له قد تمت في ٢ أكتوبر ٢٠١٠ ، ولم يتم استلام

أي مبلغ نقدي من هذا العميل منذ ذلك التاريخ .

(٤) في ٦ فبراير اكتشفت إفلاس أحد مدبني الشركة في ٣٠ يناير ٢٠١٢ ، ودرج

سبب الإفلاس إلى خسارة دعوى قضائية في ١٥ يناير ٢٠١٢ ، كان قد تم رفعها

على نحو غير متوقع من قبل عميل آخر نتيجة لعب جوهري في المنتج .

(٥) في ٦ فبراير ٢٠١٢ اكتشفت إفلاس أحد مدبني الشركة في ٣٠ يناير ٢٠١٢ ،

وكانت واقعة البيع قد تمت في ٣ يناير ٢٠١٢ ، ودرج السبب في الإفلاس إلى

حدوث حريق لدى العميل في ٢٠ يناير ٢٠١٢ لم يكن قد قام بالتأمين ضده .

(٦) تبين لك أن الشركة قد قامت في ٢٠ يناير بتسوية دعوى قضائية بشكل

ودي ، وكانت إجراءات هذه الدعوى قد بدأت في عام ٢٠٠٨ ، وهي مسجلة الآن

كالتزامات محتملة .

(٧) في ١٤ مارس ٢٠١٢ خسرت الشركة قضية كانت إجراءاتها قد بدأت في عام

٢٠١٠ بمبلغ يعادل المبلغ الذي تم رفع الدعوى على أساسه ، ولقد ورد

بالإيضاحات المتبعة للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ أن من رأى المستشار

القانوني للشركة أنه سوف يكون هناك إجراء تسوية مرضية .

الإجابة

إجابة السؤال الأول :

الحالة الأولى :

(أ) وجهات النظر المختلفة :

ستكون هناك وجهة نظر التي تشير إلى أن طرق الإهلاك طبقاً لمعايير

الحاسبة المصرية في التقديرات المحاسبية وبالتالي فهي تؤثر على

القوائم الحالية والقوائم المستقبلية .

ستكون هناك وجهة نظر تشير إلى أن طرق الإهلاك هي من السياسات

المحاسبية والتي يستدعي تغييرها تعديل القوائم المالية السابقة بأثر

رجعي وأثبات الفرق في الأرباح المرحلة .

(ب) رأيي الشخصي :

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

(ج) نوع التقرير :

تقرير نظيف .

(د) فترة الرأي :

ومن رأينا أن القوائم المالية للشركة (أ) تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها

الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعند أدائها وتدقيقها

النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك

طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة .

الحالة الثانية :

(أ) وجهات النظر المختلفة :

- ستكون هناك وجهة نظر تنادي بأن تكوين مخصص بالمبلغ الذي تتوقعه

الشركة كإفضل تقدير لها وعمل إفصاح مناسب يعتبر كافياً .

- ستكون هناك وجهة نظر أخرى تنادي بضرورة عمل مخصص بكامل

المبلغ طالما أن القضية بمبلغ ١٠ مليون جنيه .

(ب) رأيي الشخصي :

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

(ج) نوع التقرير :

تقرير نظيف مع إضافة فترة توجبه الإفصاح في الرأي .

(د) فترة الرأي :

ومن رأينا أن القوائم المالية لشركة (ب) تعبر بصدق ووضوح في جميع جوانبها

الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعند أدائها وتدقيقها النقدية

والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً

لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة .

ومن عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو موضح تفصيلاً في الإيضاح رقم ()

من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فهناك قضية منظورة أمام القضاء

ومرفوعة من أحد عملاء الشركة يطالبون بمبلغ ١٠ مليون جنيه ولم يفصل في

القضية بعد وبناء على أحسن تقدير للشركة فلدت أن العيب الذي سينتج عن

هذه القضية لن يتجاوز ٢ مليون جنيه قامت بعمل مخصص له .

الحالة الثالثة :

(أ) وجهات النظر المختلفة :

- ستكون هناك وجهات نظر تنادي بأن الخسارة التي لحقت بالشركة

وقعت في العام الجديد وبالتالي تتطلب إفصاحاً فقط دون الحاجة إلى

تعديل في قوائم عام ٢٠١٠ .

- ستكون هناك وجهة نظر أخرى تنادي بأن المخزون يقيم بالتكلفة أو

القيمة الاستردادية أيهما أقل وحيث أن السنة الجديدة أثبتت أن القيمة

الاستردادية أصبحت صفر لذا وجب اعدام المخزون بالكامل إلى الصفر .

(ب) رأيي الشخصي :

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

(ج) نوع التقرير :

متحفظ لعدم الموافقة .

(د) فترة الرأي :

قامت الشركة بإصدار ما قيمته ٥٠ مليون جنيه قيمة المخزون الذي لحق به الدمار في السنة الحدية خلافاً لما كانت الإدارة المصرية المصرية التي تعتبر هنا حدثاً بعد تاريخ المراجعة لا يستلزم التدقيق.

وقد ما عدا ذلك فإن الإدارة المصرية المصرية على القوائم المالية للشركة (ج) فمن رايها أن القوائم المالية للشركة (ج) التي تعتبرها ووضوح في جميع جوانبها الهامة من المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وندفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها من السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين ذات العلاقة.

الحالة الرابعة :

(أ) وجهات النظر المختلفة :

- ستكون هناك وجهة نظر تتأذى بأن هناك قيد على النطاق الجوهري حيث أن المراجع لن يدرأ أن تأكيد من سلامة ميزان المراجعة التي تم استخراج القوائم المالية منها.

- ستكون هناك وجهة نظر أخرى بأن القوائم المالية أعدت من ميزان مراجعة مستخرج من الحاسب الآلي وبالتالي فهو يعد صحيحاً.

(ب) رأيي الشخصي :

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ج) نوع التقرير :

عدم القدرة على إبداء الرأي بسبب قيد نطاق جوهري.

(د) فترة الرأي :

قامت الشركة بإعداد قوائمها المالية من ميزان مراجعة مستخرج من الحاسب الآلي والذي لم تتمكن من مراجعة هذه المخرجات على الحاسب الآلي نظراً لحدوث مشكلة به أدت إلى فقدان كافة البيانات والمعلومات المخزنة عليه.

ونظراً لجوهرية ما جاء بهاليه فإننا لا نستطيع إبداء رأي على القوائم المالية للشركة (د).

الحالة الخامسة :

(أ) وجهات النظر المختلفة :

- ستكون هناك وجهة نظر تتأذى بأن اعتماد الشركة على تقرير داخلي من الإدارة المالية لا يكفي أن يكون دليلاً مقبولاً لتأكيد العادة الاستثمارات العقارية.

- ستكون هناك وجهة نظر أخرى تتأذى بأن قيام الإدارة المالية بمراجعة الاستثمارات العقارية وتحديد قيمتها العادلة يعد كافياً لتقييم الاستثمارات العقارية.

(ب) رأيي الشخصي :

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ج) نوع التقرير :

مخطط نتيجة لوجود قيد على النطاق.

(د) فترة الرأي :

لم تقم الشركة بإعداد دراسة بين مقیم معتمد لتقييم استثماراتها العقارية في ٢٠١١ ديسمبر وأتمتت على تقرير داخلي من الإدارة المالية ولم يكن هناك أي إجراء مراجعة بداية للتحقق من صحة تقييم الاستثمارات العقارية.

وفيما عدا أية تسويات قد تكون لازمة لو أننا حصلنا على دراسة عن تقييم الاستثمارات العقارية فمن رأيها أن القوائم المالية للشركة (د) تعتبر عادلة.

ووضوح في جميع جوانبها الهامة من المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وندفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة.